**IJHER** International Journal of Humanities and Educational Research
ISSN: 2757-5403
Volume 4, Issue 2, April 2022

**Received: 26/02/2022** **Accepted: 18/03/2022** **Published: 01/04/2022**

# THE ROLE OF SOCIAL RESPONSIBILITY ACCOUNTING IN SUSTAINABLE DEVELOPMENT BY APPLICATION IN ISLAMIC BANKS(FROM THE POINT OF VIEW OF AL RAJHI BANK EMPLOYEES)

**Aida Osman Abdalla BILAL**[1]

Dr , Princess Nora bint Abdul Rahman University, Kingdom of Saudi Arabia

**Abeer Hatem Salah ALFRIJI**[2]

Researcher, Baker Tilly Wag, Kingdom of Saudi Arabia

**Abstract**

The study examined the role of social responsibility accounting in sustainable development in Islamic banks in the Kingdom of Saudi Arabia from the perspective of Al-Rajhi Bank employees. The study aimed to highlight the importance of the applied reality of social accounting in Islamic banks and to identify the effectiveness of social accounting in sustainable development. And its importance stems from the possibility of measuring the extent of application of social accounting in Islamic banks and explaining the impact of environmental accounting on achieving sustainable development.. Accordingly, the study was divided into an introduction, two parts, a summary and the most important results: and the first part; It deals with the concept of social accounting, its goals, importance, nature and fields. And the second part; It addresses the concept of sustainable development, its types and dimensions. The study ends with some considerations that help establish the concept of social accounting and its importance. The researcher concluded that there is a statistically significant relationship between environmental accounting and sustainable development, and the application of social accounting affects sustainable development in terms of its costs. The study also provides a set of recommendations to enhance the concept of social responsibility, as this concept helps direct the exploitation of available resources to serve the economic and social requirements of sustainable development.

**Key words:** Social Responsibility, Social Responsibility Accounting, Areas Of Application Of Social Responsibility Accounting, Islamic Banks, Saudi Arabia.

http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.13.18

[1] Dr.aida2016@gmail.com, https://orcid.org/0000-0003-4479-8600

[2] AOBilal@pnu.edu.sa, https://orcid.org/0000-0002-7071-5197

# دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة بالتطبيق في المصارف الاسلامية من وجهة نظر موظفي بنك الراجحي

**عائدة عثمان عبدالله**
د، جامعة الاميرة نورة بنت عبدالرحمن، المملكة العربية السعودية

**عبير الفريجي**
الباحثة، مكتب بيكر تيلي محاسبون قانونيون، المملكة العربية السعودية

**الملخص**

تناولت الدراسة دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة في المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية من وجه نظر موظفي مصرف الراجحي حيث هدفت الدراسة الي ابراز اهمية الواقع التطبيقي للمحاسبة الاجتماعية في المصارف الإسلامية والتعرف على فعالية المحاسبة الاجتماعية في التنمية المستدامة. وأهميتها تنبع في إمكانية قياس مدى تطبيق المحاسبة الاجتماعية في المصارف الاسلامية وبيان تأثير المحاسبة البيئية على تحقيق التنمية المستدامة.. وبناء على ذلك تم تنقسم الدراسة الى مقدمة وجزئين وملخص وأهم النتائج: والجزء الأول؛ يتناول مفهوم المحاسبة الاجتماعية وأهدافها وأهميتها وطبيعتها ومجالاتها. والجزء الثاني؛ يتناول مفهوم التنمية المستدامة، وأنواعها وأبعادها. وتنتهي الدراسة ببعض الاعتبارات التي تساعد على ترسيخ مفهوم المحاسبة الاجتماعية واهميتها. وخلص الباحث إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة البيئية والتنمية المستدامة، كما تؤثر تطبيق المحاسبة الاجتماعية على التنمية المستدامة من حيث تكاليفها. كما تقدم الدراسة بمجموعة من التوصيات من اجل عزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية إذ يساعد هذا المفهوم على توجيه استغلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية**: المسؤولية الاجتماعية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، مجالات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، المصارف الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

## مقدمة:

تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility) أحدث مراحل التطور المحاسبي ولقد نشأ هذا التطور الحديث نتيجة للازدياد المنفرد في حجم وقرارات الشركات التي لها تأثيرات مالية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق، مما أدى إلى الاهتمام بها من قبل المنظمات والجمعيات المحاسبية والمهنية والجهات الأكاديمية، ويركز هذا البحث على بيان مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وبيان مدى أثر المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة.

تهتم منظمات عديدة حول العالم بالمسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تتحملها من أجل الإسهام بالبرامج الاجتماعية، وتقديم العون للمعوزين والاهتمام بالشؤون البيئية. وإن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية ليست بعيدة عن ديننا الحنيف، الذي حثّ الناس على التعاون من أجل خير المجتمع والحفاظ على البيئة، وركّز على أهمية الاهتمام بحسن استغلال الموارد وعدم الإسراف والتبذير، وعدم إهمال حق الأجيال القادمة. وقد انعكس الفكر الاقتصادي على الفكر المحاسبي من حيث الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، ويركز هذا البحث على بيان مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وبيان مدى أثر المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة.

**مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث في كيفية الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل تؤثر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة؟
- ماهية العلاقة بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة؟
- هل تلتزم المصارف الإسلامية بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية؟

**أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث في النقاط التالية:

- تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة.
- أهمية الجانب الميداني الذي يبين أنماط تعزيز أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة في اتخاذ القرارات، وأهمية المسؤولية الاجتماعية وضرورة حمايتها وتنميتها.
- بيان حدود ومجالات المسؤولية الاجتماعية ومدى أهميتها لتحقيق التنمية المستدامة.

**أهداف البحث:** يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أثر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة.
- معرفة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
- تعزيز دور المحاسبة الاجتماعية في المملكة ونقلها من الهامش لتغدو في طليعة العلوم الاجتماعية.

**فروض البحث:** لتحقيق أهداف البحث تم اختبار الفروض التالية:

الفرضية الأولى: تؤثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

الفرضية الثالثة: تلتزم المصارف الإسلامية بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

**التعريف الإجرائي لمتغيرات البحث:**

المتغير المستقل: محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

المتغير التابع هو التنمية المستدامة

**نموذج متغيرات الدراسة:**

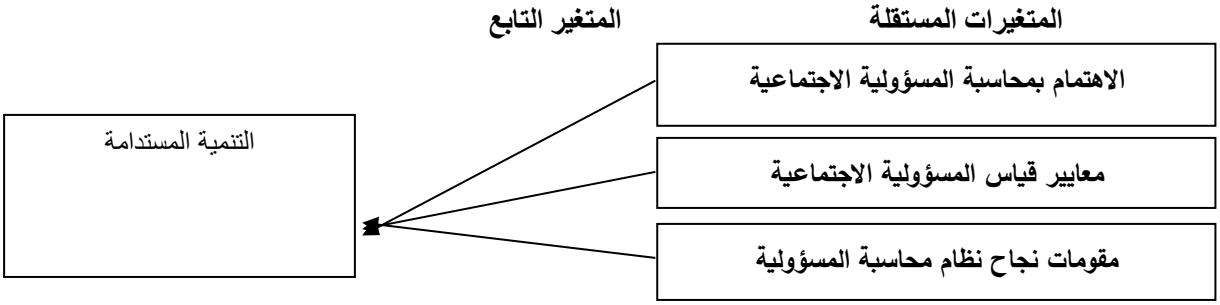


**تنظيم الدراسة:**

تم تقسيم البحث الى أربعة محاول المحور الأول الإطار العام للبحث والمحور الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة، المحور الثالث الدراسة الميدانية، والمحور الرابع مناقشة النتائج والتوصيات.

**الدارسات السابقة:**

- **دراسة وداعة الله، 2016 بعنوان " محاسبة المسؤولية وأثرها في تخفيض تكاليف الإنتاج في المنشآت الصناعية"**

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية وأهداف محاسبة المسؤولية ومفهومها العام، بيان متطلبات تطبيق محاسبة المسؤولية في المنشآت الصناعية بصورة صحيحة، وبيان أثر محاسبة المسؤولية على تكاليف الانتاج. استخدم الباحث المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة، والمنهج الاستنباطي لصياغة الفرضيات، المنهج الاستقرائي لاختبار فروض الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الميدانية .توصل الباحث إلى العديد من النتائج منها، أن محاسبة المسؤولية تساعد في تحقيق الكفاءة الانتاجية، محاسبة المسؤولية توفر معلومات تساعد في ترشيد تكاليف الإنتاج .**أهم التوصيات:** الاهتمام

بمحاسبة المسؤولية في شركة النيل للبترول المحدودة، وعلى الوحدات الاقتصادية الاهتمام بتوفير قاعدة بيانات معلوماتية تمكن من ضبط ورقابة تكاليف العمليات الانتاجية من خلال ادخال أساليب جديدة وتكنولوجيا متقدمة في العملية الانتاجية.

- **دراسة نوفل، وآخرون، 2012" تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية "**

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية باستخدام معدلات العائد وذلك من خلال تحليل قدرتها على استخدام مواردها بكفاءة وفاعلية، و تحليل قدرة هذه الشركات على توليد التدفقات التشغيلية من أصولها العاملة ومدى تأثير هذه التدفقات على سيولتها، بالإضافة إلى تقييم هيكل التكاليف والهيكل المالي لهذه الشركات من خلال دراسة درجات الرفع المالي والتشغيلي وأثر ذلك على معدلات العائد المحققة. توصل الباحث إلى العديد من النتائج منها: انخفاض الكفاءة الحدية للاستثمار في الأموال المقترضة والممثلة بعدم قدرة هذه الشركات على توليد معدل عائد على الاستثمار يفوق كلفة الأموال المقترضة وعدم استخدام الرفع التشغيلي بكفاءة، ارتفاع مخاطر الأعمال وزيادة المخاطر المالية في الشركات عينة الدراسة، وأيضاً انخفاض قدرة الشركات على خدمة ديونها بسبب ارتفاع أعباء الدين. **أهم التوصيات:** على الشركات أن تعمل على زيادة كفاءتها التشغيلية من خلال استخدام معدلات أقل من الرفع التشغيلي والتخلص من بعض أعباء المصاريف التشغيلية المتضخمة. والتقليل من استخدام الرفع المالي والذي شكل أعباء عليها ممثلة بخدمة الدين، والبحث عن مصادر تمويلية أخرى من غير الاقتراض الخارجي مثل التمويل بالملكية أو استخدام مصادر التمويل الداخلي .

- **دراسة آل غزوي، 2010:** هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية قياس المنافع الاجتماعية في الشركات ونشر القوائم المالية عن المحاسبة الاجتماعية والتي تبين مدى تقديم خدمات اجتماعية ومعرفة مدى قدرة هذه الشركات بمشاركة المجتمع، وكذلك معرفة الأساليب والطرق للمحاسبة الاجتماعية وتسليط الضوء على المحاولات من قبل المنظمات والهيئات الدولية للمحاسبة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستفادة من الرسائل الجامعية والدوريات والكتب العربية والأجنبية. توصل الباحث إلى العديد من النتائج منها: المنافع الاجتماعية هي فوائد تتحقق معظمها لأطراف خارجية والعديد منها يصعب قياسها قياساً نقدياً، لايزال الفكر المحاسبي لم يتوصل إلى طرق محاسبية تتميز بموضوعية في عملية القياس المحاسبي لمنافع الأنشطة الاجتماعية الداخلية وذلك بسبب الصعوبات التي تتمثل في التعبير عن هذه المنافع بالقياس النقدي، ركز أكثر الباحثين على قائمة التأثيرات الاجتماعية والتي تنظر إلى تدفق النقد والمصادر الاجتماعية من وإلى المساهمين. **أهم التوصيات:** الحاجة إلى تحديد أسس قياس ملائمة للتطبيق يحقق الاستخدام الأمثل في بيئة الأعمال حيث ان قياس المنافع الاجتماعية والخاصة الخارجية يمكن قياسها ويمكن الاستفادة منها وكذلك يمكن للباحثين تطويرها بما يتواكب مع حجم الشركة ونشاط الشركة.

- **دراسة اللولو،2009 "مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والوقوف على مدى اهتمام تلك الشركات بمجالاتها والإفصاح المحاسبي عنها، ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية لديها، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الإحصاء الوصفية واستخدام الاستبانة كأداة للدراسة. توصل الباحث إلى العديد من النتائج منها: إدراك الشركات مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، إلا أنهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة نفس الاهتمام بالرغم من توفر مقومات التطبيق لديها، حيث أن تطبيق محاسبة المسؤولية يتطلب الإلمام الكامل وتوفر كادر محاسبي كفؤ، بالإضافة إلى التشريعات والقوانين. **أهم التوصيات:** ضرورة قيام الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة جوانبها، واستخدامها كنظام معلومات اجتماعي يخدم كافة الأطراف ويتم ذلك من خلال تنشيط دور المنظمات والجمعيات المهنية في التوعية عن أهمية هذا المفهوم، ويجب أن يكون للحكومة موقف ايجابي اتجاه الشركات التي تتحمل المسؤولية الاجتماعية، من خلال تشريعات أو إجراءات تسمح بإعفائها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات.

- **دراسة أبو سمرة، 2009 معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (التشريعات، وثقافة الشركات المساهمة العامة، واهتمام الجمعيات المهنية الفلسطينية، والتكاليف المترتبة على الإفصاح) في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

**أهم النتائج:** وجود نواة صلبة فاعلة يمكن أن تكون رافعة لسوق فلسطين للأوراق المالية في هذا المجال، على الرغم من أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كان متواضعاً وضعيفاً في غالبية التقارير المالية، ويكاد يكون معدوماً في بعض الشركات التي لها أثر مباشر على المجتمع والبيئة، ذلك يعود إلى وجود معوقات تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

**أهم التوصيات:** أن يهتم سوق فلسطين للأوراق المالية بالإفصاح عن معلومات ذات دلالات اجتماعية، ويستخدمها في تقييم أداء الشركات المساهمة العامة، وضرورة قيام الهيئات الرسمية والمنظمات غير الربحية بتطوير مؤشر خاص بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها أسوة بالعديد من الدول المتقدمة، وتعزيز ثقافة وممارسة الشركات المساهمة العامة لمسؤوليتها الاجتماعية، وتفعيل دور الجمعيات المهنية الفلسطينية في هذا المجال.

**علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:**

تشابهت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، بينما اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في البيئة المطبقة عليها الدراسة، حيث تم تطبيق الدراسة على وجهة نظر موظفي بنك الراجحي، بينما الدراسات السابقة طبقت في بيئات عربية مختلفة.

من خلال الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة ومقارنتها بالحالية استخلص الباحث أن الدراسات السابقة تطرقت إلى جوانب متعددة لمحاسبة المسؤولية حيث أنه فرع مستحدث في المحاسبة ومن هذه الجوانب: مفهوم محاسبة المسؤولية و مدى إمكانية تطبيقها في الشركات وعلاقتها بالإفصاح وغيرها العديد، بينما في هذه الدراسة تم التطرق إلى دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة بالتطبيق في المصارف الاسلامية بالمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص.

**المحور الأول: الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية**

تواجه المنظمات اليوم تحديا كبيرا حيث تمارس عملها في بيئة معقدة وسريعة التغير اقتصادياً وسياسيًا واجتماعيًا وتقنيًا. ومع زيادة الوعي لدى المجتمع أصبح من غير المقبول الوقوف عند الأهداف الاقتصادية للمنظمة دون تحقيق الأهداف الاجتماعية، وتعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية التي تتضمن في تقاريرها تقيم الأداء البيئي لمنظمات الأعمال، وأحدث مراحل التطور المحاسبي، وتماشيًا مع التوجهات الجديدة للمجتمع السعودي لرؤية 2030م، والتي تتمثل في تخصيص القطاع العام وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وجود سوق للأوراق المالية وتبني كل من القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية المعايير المحاسبية السعودية، برزت الحاجة إلى التحري عن المحاسبة الاجتماعية. ( أسامة الحيزان، 2008 , ص4).

**أولا: مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:**

لقد ظهرت محاسبة المسؤولية الاجتماعية كنتيجة للضغوط التي عمت الدول المتقدمة من قبل جمعيات المحافظة على البيئة وجمعيات حقوق الانسان وسميت بعدة أسماء مثل المحاسبة الاجتماعية Social Accounting أو المحاسبة الاجتماعية لمنظمات الأعمال Corporate Social Accounting لكن الشائع هو تسمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility Accounting.

وتعرف بأنه فرع من فروع المحاسبة يهدف إلى تحديد نتيجة أعمال المنظمة ومركزها المالي من خلال مدخل اجتماعي باعتبار أن المنظمة لها علاقة بفئات المجتمع المختلفة وليس فقط مصالح المالكين. وتقوم هذه المحاسبة على الافتراضات التالية: (طاهر محسن الغالبي و صالح مهدي العامري، 2005، ص ص 111-112 ).

- أن المنظمة لها التزاماتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ولأطراف وفئات متعددة في المجتمع وعليها تقبل هذه الالتزامات والوفاء بها.
- إن الموارد المتاحة للجميع نادرة ومحددة، لذلك يتوجب استثمارها بفاعليه وبما يؤدي إلى تحقيق عائد اجتماعي مقبول من مثل هذه الاستثمارات.
- لا توجد موارد مجانية يمكن استغلالها دون أضرار كالماء والهواء فهي موارد نادرة يتوجب على منظمات الأعمال تعويضها للمجتمع.
- من حق المجتمع على المنظمة الاطلاع على ما تقوم به من أعمال وخاصة في الإطار الاجتماعي من خلال مبدأ الإفصاح المحاسبي.

تزايد دور العولمة الاقتصادية خلال سنوات التسعينات، ممّا أدى إلى ظهور شركات لعبت دورًا في الحد من الفقر وعملت على تحقيق مبدأ الحق في الملكية وتفعيل أنظمة الحكومة، إضافة إلى ضمان سلامة البيئة، وفي سنة 1970م ظهرت مفاهيم التزام الشركات في تحمل أنشطتها على المجتمع المسؤولية الاجتماعية للشركات كمفهوم له ثلاثة أوجه: ( عبدالله ال موسى، 2014، ص4).

- **المفهوم الكلاسيكي**: يعود للعالم آدم سميث (Adam Smith) الذي أكد على أن كافة منظمات الأعمال تسعى لتقديم أفضل الخدمات لعمم المجتمع وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح وبما ينسجم مع الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة. فالربح هنا أصبح هدفًا أحاديًا تسعى إلية المنظمة.
- **المفهوم الإداري**: الذي تم إدراكه سنة 1930م، حيث تم التحوّل من الهدف الأحادي إلى هدف آخر يتمثل في تعظيم رضا المديرين أنفسهم وبحثهم عن القوة والأمان والموقع وأشار فرنسيس سيتون (FRANCIS X.STTON) في بحثه سنة 1956م، إلى كون المسؤولية الاجتماعية تظهر وتبرز في الشركات الكبيرة من خلال موازنة إدارة المنظمة ما بين عدد من العناصر المتفاعلة معها (حملة الأسهم، المقرضين، الموردين، الزبائن والحكومة) التي قد يكون لها تأثير كبير في مساعدة المديرين على تقديم المزيد من المنافع العامة نحو المجتمع.
- **المفهوم البيئي**: الذي اختلفت تسمياته من نموذج البيئة الاجتماعية عند جاكوبي (JACOBY) والنموذج النوعي لحياة المديرين عند هاي جراي (HAY-GRAY) إلى نموذج وجهة النظر العامة لـ ويليامز (WILLIAMS)، بدأت ملامحه تظهر سنة 1960م بتَحسُّسْ المديرين في كون مسؤولياتهم الاجتماعية لا تنحصر داخل المنظمة فحسب ولا ترتبط بالسوق حصرًا، بل تمتد إلى أطراف وفئات متعددة تتمثل في عموم المجتمع. وخير من أوضح الفكرة هما رالف نادر (RALPH NADER) وجون جالبريث (JOHN K.GALBRAITH).

**ثانياً: تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:**

بالرغم من صعوبة تحديد تعريف دقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لقد تعددت المفاهيم والتعاريف الخاصة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ( يوسف بو خلخال، 2012، ص 2 )، إذ عرف الصبان المسؤولية الاجتماعية بأنها: " مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، وتوصيل تلك المعلومات للفئات، والطوائف المختصة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات.( يوسف بو خلخال، 2012، ص 2) وعرف كل من (Davis & Blomstrom) المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام المنشأة بمراعاة الآثار والنتائج المترتبة عن قراراتها على النظام الاجتماعي الخارجي، بطريقة تضمن إيجاد توازن بين تحقيق الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة على هذه القرارات".

ولاحظ الكاتب أن من خلال المفهوم السابق أنه يراعي الإمكانيات المادية للمنشأة للقيام بمسؤوليتها البيئية والاجتماعية نحو البيئة، بمعنى ضرورة تحقيق أرباح كافية حتى تكون المنشأة قادرة على الإنفاق البيئي والاجتماعي.

وعرفت جمعية الإداريين الأمريكيين (American Management Association) المسؤولية الاجتماعية بأنها: "استجابة إدارة المنشآت العملية للتغير في توقعات المستهلكين، والموظفين، والاهتمام العام بالمجتمع مع استمرار الاهتمام بالنشاطات التجارية الهادفة إلى تحقيق الثروة الاقتصادية". ( نور الدين عبدالله المحمودي، 2007، ص 20).

وذكر الكاتب أن هذا المفهوم ركز على ضرورة تحقيق الثروة الاقتصادية عن طريق النشاطات التجارية للمنشأة لإمكانية الاستجابة للمسؤوليات الاجتماعية تجاه المستهلكين، والموظفين، والمجتمع بشكل عام. وعرف البنك الدولي 2002 مفهوم المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد".( الطاهر خامرة'2007،ص 80)

وعرف (التويجري) المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام المنشأة بتوظيف جهود العاملين فيها لصالح الجميع، (الموظف، والمنشأة، والبيئة) حسب المبادئ الإسلامية التي يتسنى إيجاد فائض من العائدات، بعد خصم المصاريف الخاصة بتيسير أمور المنشأة". وعرف كارول المسؤولية الاجتماعية بأنها:" التزام يتوجب على قطاع الأعمال القيام به تجاه المجتمع وأن من شأن هذا الالتزام أن يعمل على تعظيم الآثار الايجابية لنشاطات المنظمات على المجتمع وتخفيض الآثار السلبية لتلك النشاطات إلى أكبر قدر ممكن.( يوسف بو خلخال، 2012، ص 2 ) وقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية بأنها: " الالتزام المستمر من قبل شركات الاعمال بالتصرف أخلاقيًا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية".

كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها: "جميع المحاولات التي تساهم في تتطوع المؤسسات لتحقيق التنمية بسبب اعتبارها أخلاقية واجتماعية. وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على مبادرات رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيًا، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم".

كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: " المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف". وتعرف أيضًا بأنها: "مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستديمة من خلال التوفيق بين الأهداف الاقتصادية، البيئة، والاجتماعية، وذلك من خلال مراعاة ما ينتظره المتعاملون منها ومع تعظيم القيمة للمساهمين".

تعطي التعاريف المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية نقاطًا مشتركة تتمثل في:( نور الدين عبدالله المحمودي، 2007، ص 23).

- المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنشأة تجاه المجتمع، ويبنى هذا الالتزام على أساس توقعات المجتمع، أي تشكل رغبات المجتمع أساسًا في تحديد المسؤولية.
- "التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية هي الآلية التي من خلالها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- الطابع "الطوعي والإرادي" الذي يميز المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية، بحيث تصبح جزءًا من ثقافة التيسير بها وليست نتيجة التزامات قانونية أو تعاقدية؛ هذا الالتزام الطوعي له قيمة معنوية تعود بالفائدة على المؤسسة خلال مدة زمنية معينة، بحيث تنظر المؤسسة مقابلاً يكون على شكل اعتراف بدورها الإيجابي من طرف جميع الأطراف التي تتعامل معها.

- الطابع "الدائم" الذي يؤكد على التزام المؤسسة والذي يجعل من المسؤولية الاجتماعية أحد ركائز استراتيجيتها، الأمر الذي يتطلب تغيرًا في ثقافة التيسير بها. (الطاهر خامرة، المرجع السابق، ص80-81).
- عنصر "الشفافية" والذي يرتكز على جمع ونشر المعلومات داخل وخارج المؤسسة، مما يسمح بتوثيق ورسم الممارسات الجيدة للمؤسسة وتتبع التطورات الحاصلة بها.
- القدرة على إشراك أطراف أخرى تهتم بالمؤسسة وتتعامل معها، لأن المؤسسة ستصبح "مواطنة وبالتالي سترتبط بعلاقات عديدة مع أفراد المجتمع (المحيط) الذي تعمل فيه.
- تتحدد المسؤولية الاجتماعية بطاقة المنشأة على أن تتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون.

**ثالثاً: الجذور التاريخية (نشأة) لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية:**

إن المسؤولية الاجتماعية بطبيعتها ليست جامدة بل لها الصفة الديناميكية والواقعية (الطاهر خامرة، المرجع *السابق*، ص78)، والمحاسبة علم اجتماعي ومهنة المحاسبة مهنة خدمية، ويقاس تقدم مهنة المحاسبة بمدى مواكبتها للتغيرات والتطورات التي تحدث في المجتمع المحيط بها، ومدى قدرتها على خدمة أهداف المجتمع المحيط بها، كما يقاس علم المحاسبة بقدرته على تقديم النظريات والمفاهيم والأساليب الحديثة والمتقدمة التي تخدم المهنة وترشدها لضمن أدائها بأعلى مستوى من الكفاءة.

وتعتبر المحاسبة البيئة والاجتماعية كمصلح وكنظام فرعي للمحاسبة ظاهرة جديدة نسبيًا، حيث أن بداية نشرة عام 1943م، وفي ذلك الوقت كانت المحاسبة الاقتصادية – الاجتماعية تخلط أحيانًا بالمحاسبة الاجتماعية. ( سعيد النعيمات وفارس حسين، 2011م، ص313). ووردت مؤشرات أهمية الأداء الاجتماعي منذ أوائل العشرينات من القرن ال 20، حينما أوضح "Sheldon" على أن مسؤولية كل منظمة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي و المنفعة المحققة للمجتمع، ثم توالت أبحاث أخرى فقد أوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام 1972م تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" بضرورة إلزام كافة المنظمات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة و المساهمة في التنمية الاجتماعية و التخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد. ( عجيلة محمد وشنيني عبدالرحيم،2012م، ص7).

وقد ظهر مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية(Social Responsibility Accounting (SRA في الفكر المحاسبي خلال العقد السادس من القرن العشرون وذلك في كتابات بعض الباحثين أمثال Anderson Linowees, Mobly، مع بداية العقد السابع شكلت جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A) لجنة متخصصة أوكلت إليها معالجة مشاكل القياس والإفصاح الخاصة بالمحاسبة الاجتماعية كما نشطت فيما بعد الدراسات والبحوث عن أغراضها ومشاكلها. ( سعيد النعيمات وفارس حسين، المرجع السابق،، ص314).

ومن ناحية أخرى، يرى (الشيرازي) أن تطور المحاسبة الاجتماعية للمنشأة مر بثلاثة مراحل متتالية هي ( نور الدين عبدالله المحمودي، المرجع السابق، ص93-94):

- المرحلة الأولى: وتكون مسؤولية المنشأة وفقًا لهذه المرحلة التقليدية تعظيم الأرباح مع التزاماتها بمراعاة القواعد والقيم السائدة في المجتمع.
- المرحلة الثانية: حيث تكمن مسؤولية المنشأة في مسؤولية اجتماعية بمعنى أن تساهم المنشأة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، ومسؤولية خاصة بمعنى أن تلتزم المنشأة بتحقيق الربح لملاكها.

أي أن النشاطات الاجتماعية تتمثل في تلك النشاطات التي تستلزمها القوانين أو السياسات العامة أو القيم الاجتماعية السائدة، وبالتالي فإن هذه النشاطات تُعد بمثابة قيد على هدف تعظيم الربح.

- المرحلة الثالثة: وهذا ينظر للمنشأة على أنها نظام فرعي داخل نظام اجتماعي أكبر يجب أن تحافظ على التوازن معه، وبالتالي يجب عليها أن تنهض بصورة إيجابية بالرفاهية العامة للمجتمع من خلال قيامها بنشاطات إلزامية واختيارية تستهدف الحد من النتائج الخارجية السلبية لنشاطاتها والمساهمة أيضًا في حل المشكلات الخاصة بالمجتمع، مما يجعلها تسعى إلى تحقيق مستوى مرضي من الأرباح بدلاً من تعظيمها، وتُعد هذه المرحلة هي الاتجاه الغالب في الوقت الحالي.

لقد أصبحت المسؤولية البيئة والاجتماعية لمنشآت الأعمال المعاصرة أمرًا مقبولاً عمومًا في جميع المجتمعات الحديثة، المتقدمة والنامية، ومن المتوقع أن تزداد مستقبلاً نشاطات ومجالات تلك المسؤولية الاجتماعية، وأن يزداد طلب الإفصاح عن تطبيقاتها واستخداماتها تبعًا لتغيرات الوسط وظروف المجتمع. ( سعيد النعيمات وفارس حسين، المرجع السابق، ص314).

**رابعاً: العوامل المساهمة في زيادة اهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية:**

تأتي أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية نتيجة لمجموعة من العوامل من أهمها (أحمد إبراهيم اللحيدان وآخرون، رسالة دكتوراة في المحاسبة، غير منشورة، كلية المجمعة):

- ازدياد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات الاقتصادية، حيث لم يعد معيار تقييم أداء المشروع هو تعظيم الربح بقدر ما يجب أن يتسق هذا الربح مع مراعاة الأثر الاجتماعي، وتوفير البيانات عن التكاليف وما يترتب عليها من منافع وكيفية توزيعها على المجتمع.
- ازدياد المطالبة من قبل الجهات المهنية للمنشآت الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي.
- دور التكاليف الاجتماعية في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاط المنشأة.
- أسباب تتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة، منها (محمد فوزي وادي وخالد محمد نصار، 2016م، ص7): إن البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية هي ذات طبيعة كمية ومالية تؤثر على أصول منظمة الأعمال ونفقاتها والتزاماتها وهي من طبيعة عمل المحاسب، إن التغير في الفلسفة الاجتماعية التي تميل نحو وجهة النظر بضرورة تحمل المشروع لتكاليف المحافظة على البيئة يؤدي إلى معالجة بيانات الأنشطة الخاصة بالبيئة عن طريق وظيفة المحاسبة في المشروعات.

**خامساً: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:**

تتطلب المحاسبة الاجتماعية نموذجًا محاسبيًا يستند إليه القيم الاجتماعية التي تسود البيئة التي يعمل المشروع فيها. ويتم التعبير عن الآثار الاجتماعية ذات العلاقة بهذه البيئة داخل وخارج الوحدة بتكاليف وعائدات اجتماعية، بناء عليه فإن أهداف المحاسبة الاجتماعية تتلخص بما يلي:

- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة التي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنظمة، وإنما أيضا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية (الاجتماعية) والتي لها تأثير على فئات المجتمع ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي. (يوسف بو خلخال، المرجع سابق، ص2).
- معرفة مدى إحداثها لإشكاليات بيئية واجتماعية، ومقدار مساهمتها في تقديم الحلول لها. (سامر مظهر قنطقجي،2006م، ط1، ج2، ص78-79).
- "قياس وتسجيل الأداء الاجتماعي لتحديد مساهمة الوحدة الاقتصادية في تحقيق الرفاهية العامة في المجتمع.
- تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجية المنظمة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة ومع طموح المنظمة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى وتمثل العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية.
- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة والتي لها أثار اجتماعية (أثر قرارات المنظمة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد) ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وإيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء". (يوسف بو خلخال، المرجع السابق، ص2).
- ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر الوحدة أو من وجهة نظر المجتمع ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي. (ياسر أحمد السيد، ع2، 2009م، ص452). يتضح من المفهوم السابق بأن الهدف العام من المسؤولية الاجتماعية للمنشأة هو تطور ورفاهية المجتمع من خلال وفائها ببعض الاحتياجات الاجتماعية –والتي ليست بالضرورة هي المسببة لها-غير أن هذا الهدف العام غير دقيق بما يمكن المنشآت من العمل على تحقيقه، وبالتالي قياسه، والافصاح عنه. وإن الهدف الفرعي للمسؤولية الاجتماعية للمنشأة هو ذلك الهدف الذي تبتغي المنشأة من ورائه تحقيق بعض الحاجات الاجتماعية لجهة معينة وارضائها، والتي (أي الجهة) تمثل مجموعة من الأفراد لهم حاجات اجتماعية متجانسة، وهذا يعني أن الهدف الفرعي لا يتغير، أو يختلف من مجتمع لآخر.

ومما سبق يلخص الباحث الأهداف الفرعية للمسؤولية الاجتماعية للمنشأة في النقاط التالية (نور الدين عبد الله المحمودي، المرجع السابق، ص34):

- تحسين المستوى الاجتماعي، والمادي، والنفسي للعاملين، وتمثل هذه المجموعة من الأفراد نقابة للعاملين.

- الإنتاج والبيع بما يلبي بعض الحاجات الاجتماعية للعملاء، وتمثل هذه المجموعة من الافراد جمعية حماية المستهلك.

- التبرع للمؤسسات، والجمعيات الخيرية التي بدورها توزع المساعدات على الفقراء، والمساكين للحد من ظاهرة الفقر.

- مساعد الدولة (الحكومة) في القيام بواجباتها الاجتماعية خاصة في ظل ضعف الإمكانيات المتاحة لتلك الدولة، وتمثل هذه المجموعة من الأفراد (المجتمع) الحكومة. "فلم يعد دقيقًا القول إن مسؤولية رعاية المجتمع والتأثير عليه ايجابيًا، والتخلص من مشكلاته هي مسؤولية حكومية فقط، بل أنها تتعدى ذلك لتشمل مختلف القطاعات العامة، والخاصة التي تشكل المجتمع بمختلف مكوناته التي تتصف بالتكامل، والتأثير المتبادل كنظم اجتماعية مفتوحة".

**سادساً: طبيعة المسؤولية الاجتماعية:**

ينطوي المفهوم الضمني للمسؤولية الاجتماعية على أن أنشطة المنشأة تشمل معاني اجتماعية داخلية وخارجية في آن واحد. وعلى ذلك يمكن للباحث تبويب هذه المسؤولية إلى:- (أحمد سامي عثمان، المجل د2، ع2، 1978م، ص141-142):

(أ) **مسؤولية اجتماعية داخلية**: ويقصد بها مسؤولية المنشأة من أجل تحسين الفعالية الاجتماعية لعملياتها الداخلية. ويشمل هذا المجال من المسؤولية الاجتماعية:

– المشاكل المصاحبة لإدارة التنظيم البشري والتي تتعلق أساسًا باختيار العاملين والتدريب والترقيات والمكافآت.

– اشتراك العاملين في اتخاذ القرارات كوسيلة لتوفير إطار متماسك للعلاقات داخل المنشأة.

– توفير الظروف الطبيعية المناسبة لأداء العمل والاستخدام الأمثل للموارد المادية من وجهة نظر اجتماعية.

(ب) **مسؤولية اجتماعية خارجية**: ويقصد بها مسؤولية المنشأة من أجل الآثار الخارجية للأنشطة التي تزاولها على مختلف الفئات أو العناصر الاجتماعية الخارجية. وتتمثل الآثار الخارجية الموجبة في شكل منافع (عوائد) اجتماعية، بينما تسبب الآثار الخارجية السالبة تكاليف (أعباء) اجتماعية، فالمنافع الاجتماعية تعتبر منافع خارجية يتمتع بها أو تعود على المجتمع، أما التكاليف الاجتماعية فهي تكاليف خارجية أو تضحيات يجب أن يتحملها المجتمع. ولذلك تركز الاهتمام من وجهة نظر المجتمع على التكاليف الاجتماعية الخارجية لنشاط المنشأة أكثر من المنافع الاجتماعية الخارجية، وبصفة خاصة من حيث (المرجع السابق، 142-143):

- إمكانية التحكم به وبالتالي تخفيض الآثار والنتائج الفرعية الغير مرغوب فيها لنشاط المنشأة.

- إمكانية حساب وتقدير التكاليف المالية عن تلك الآثار والنتائج بقصد تحديد المسؤولية عنها.

من الوجهة النظرية، يجب تحديد التكاليف الاجتماعية وتدرج ضمن التكاليف الاجتماعية لإنتاج المنشأة الأمر الذي يتيسر معه توفير معلومات مناسبة للقرارات التي تتخذها المنشآت شاملة التكاليف المالية والاجتماعية.

وفي الحقيقة، أن طبيعة المسؤولية الاجتماعية للمنشأة ليست مفهومًا ثابتًا فهي تهتم بالاتجاهات المتغيرة في المجتمع التي يخضع الكثير منها لتدخل الحكومة، هذا التدخل يمكن أن يتخذ الصور التالية:

- القوانين التي تحرم إلا وجه غير المرغوب فيها لنشاط المنشأة.

- أنظمة إصدار التراخيص بمزاولة مهن أو أنشطة معينة.

- الضرائب المفروضة على أنشطة المنشآت.

**سابعاً: مجالات المحاسبة الاجتماعية:** حددت دراسة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين AICPA في عام 1993م مجالات المحاسبة الاجتماعية في: البيئة، والموارد غير المتجدد، والموارد البشرية، والموردين والزبائن، والمنتجات، والمجتمع. لذلك تقسم المحاسبة الاجتماعية إلى مجالات التالية (سامر مظهر قنطقجي، المرجع السابق، ص79):

– الموارد البشرية: كتحسين حالة العاملين وتوفير السكن والتأمين الصحي ورياض الأطفال وبرامج التدريب وما إلى ذلك.

– البيئة ومحاربة التلوث: كتحسين البيئة المحيطة بزراعة الشجر والاعتناء به ومعالجة النفايات والمخلفات الناجمة عن عمليات الوحدة الاقتصادية.

– حماية المستهلك: بتحسين جودة المنتجات وضمان نوعيتها إضافة إلى تقديم كفالات وخدمات ما بعد البيع.

**المحور الثاني: الإطار النظري التنمية المستدامة**

**أولاً: مفهوم التنمية المستدامة**

"**التنمية** في اللغة: مصدر من الفعل نمى، يقال: أنميت الشيء نميته: جعلته ناميًا، وتعرف التنمية اصطلاحًا بأنها (المرور من وضع بسيط ومؤقت إلى وضع أشد تعقيدًا وأكثر استقرارًا) وتعني أيضًا بأنها (مجمل الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم لتحقيق التعبئة المثلى لجهود الأفراد والتنسيق المتكامل بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بهدف تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاجتماعية بأسرع وقت وبما يتجاوز معدل النمو الطبيعي). (منى بنت محمد بن سليمان الحوشاني،١٤٣٧هـ، ص١٢).

"**الاستدامة** في اللغة: مأخوذة من استدامة الشيء، أي: طلب دوامه واستمراريته، وتعرف الاستدامة بأنها (ليست فقط ما يجب تركه كإرث للأجيال المقبلة كموارد طبيعية، ولكن ترك المجال لهم مفتوحًا حول كيفية التصرف فيها من أجل تلبية احتياجاتهم). (المرجع السابق، ص١٤-١٥).

تعرف التنمية المستدامة بعدد من التعريفات منها: "(التنمية التي تلبي المتطلبات الحالية مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية الأجيال القادمة على تلبية متطلباتهم). والبعض يري بان التنمية التي تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم). وعرف البعض بأن (التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها). (نجيب عصام يماني، ١٤٣٣هـ، ص ٢٠-٢١).

"يرى البعض أن هناك اختلاف ملحوظ بين مفهوم الاستدامة والتنمية المستدامة، إذا تركز التنمية المستدامة على القضايا والأبعاد البيئية، على العكس من ذلك تركز الاستدامة على كافة القضايا والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية بجانب الأبعاد البيئية، كما تهدف الاستدامة إلى الدعم الطويل الأجل أي عالم أكثر استدامة، فهي نموذج للتفكير في المستقبل الذي تتوازن فيه الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في السعي لتحسين نوعية الحياة، في حين تشير التنمية المستدامة إلى العديد من العمليات والمسارات من أجل تحقيق هدف الاستدامة كالزراعة المستدامة، والإنتاج والاستهلاك المستدام، والبحوث والتكنولوجيا، والتعليم والتدريب، وما إلى ذلك.( منى بنت محمد بن سليمان الحوشاني، المرجع السابق، ص١٥).

من خلال التعاريف المقدمة والمختلفة للتنمية المستدامة نستنتج ما يلي (منى بنت محمد بن سليمان الحوشاني، المرجع السابق، ص١٦):

- أولًا: أن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية بتكاتف الجهود الأهلية والحكومية.
- ثانيًا: أنها تشترط مبدأ التكافؤ والتوازن في الأخذ والعطاء بين الأرض والأفراد.
- ثالثًا: أنها عملية مجتمعية طويلة المدى، جديدة ومتجددة، ومتعددة الأبعاد.
- رابعًا: أنها تنمية تراعي البعد الزمني في حق الأجيال القادمة دون المساس بحاجات الأجيال الحاضرة.

كما أن العنصر الهام الذي تشير إليه مختلف تعريفات التنمية المستدامة هو عنصر الإنصاف أو العدالة. فهناك نوعان من الإنصاف هما: إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، وهي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية ولا تراعي قوى السوق المتوحشة هذه المصالح. أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصًا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على الخيرات الاجتماعية والاقتصادية. (نجيب عصام يماني، المرجع السابق، ص٢٣).

**ثانياً: أهداف التنمية المستدامة:**

إن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو الوفاء بحاجات البشر وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل، مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية ومحاولة الحد من التدهور البيئي. (نجيب عصام يماني، المرجع السابق، ص٢٢).

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق أهداف منها: (منى بنت محمد بن سليمان الحوشاني، المرجع السابق، ص٢١).

–تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: بالتركيز على العلاقات بين أنشطة السكان والبيئة، من خلال مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة لتكوين علاقة احترام وتكامل وانسجام.

–تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة: بإشراكهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

– تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: بتوظيف الموارد المحدودة بشكل عقلاني للاستفادة منها وتنميتها دون استنزافها أو تدميرها.

– ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: من أجل تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه بتوظيف التكنولوجيا الحديثة في المجال التنموي دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سلبية.

– إحداث تغيير مستدام ومناسب بتفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية لتحقيق التوازن بين حاجات المجتمع.

– تحقيق نمو اقتصادي تقني: بتطوير مؤسسات تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات، وتوظيف موارد بشرية لتأكيد المساواة في تقسيم الثروات بين الأجيال المتعاقبة والجيل نفسه.

التنمية المستدامة لها أهداف تسعى الدول والمنظمات لتحقيقها، ومنها: (نوره بنت عبد الله المجيول، المرجع السابق، ص١٥).

– زيادة الدخل الوطني.

– تحسين مستوى المعيشة بما يتناسب مع زيادة السكان، وعدالة التوزيع.

– تقليل التفاوت بين الدخول والثروات، وهو يندرج تحت البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

– ترشيد استخدام الموارد الطبيعية بتحسين نوعية حياة الإنسان، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، والبحث عن بدائل لهذه الموارد، حتى تبقى لفترة زمنية طويلة، ولا تخلف نفايات تعجز البيئة عن امتصاصها.

– ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع في المجال التنموي، وتحسين نوعية حياة المجتمع، والسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا.

**ثالثاً: خصائص التنمية المستدامة:** حظي مفهوم التنمية المستدامة بالاهتمام المحلي والعالمي، ويعزى ذلك الاهتمام للخصائص العديدة التي تتميز بها التنمية المستدامة منها: (منى بنت محمد بن سليمان الحوشاني، المرجع السابق، ص٢٢)

- تمثل التنمية المستدامة دعوة للتفكير المتكامل المرتبط بالحياة الواقعية اليومية.
- تقوم التنمية المستدامة على استراتيجيات تنموية تفيد الشعب في مواجهة المشكلات البيئية الخطيرة.
- تولد التنمية المستدامة التعاون بين الفرد والبيئة وتكوين علاقات بين الحاجات الإنسانية والبيئية.
- تعمل التنمية المستدامة على ربط الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية بشؤون البيئة على المدى البعيد.
- تدعم التنمية المستدامة الحوار الاجتماعي من خلال طرق جديدة لعمل توازنات، وأولويات، وآراء وإمكانيات جديدة.
- تراعي التنمية المستدامة الإجراءات الديمقراطية في مواجهة التغيرات الاقتصادية.
- تؤكد التنمية المستدامة على أهمية القيم الإنسانية في الحياة اليومية، من خلال تنمية الوحدة بين قطاعات المجتمع، واحترام التعددية الثقافية وقبول الاستجابات التنوعية للمشكلات المعقدة.

كما تقترح اليونسكو أن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وهي:( اليونسكو، (http://www.un.org/

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات.
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتهما إدارة مستدامة.
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
9. إقامة بُنى أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
10. الحد من التباين داخل البلدان وفيما بينهما.
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره (مع الإحاطة علمًا بالاتفاقات التي أبرمها منتدى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ).
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
15. حماية النظم الإيكولوجية البرية وإعادتها إلى حالتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
16. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

**رابعاً: أبعاد التنمية المستدامة:** (باتر محمد علي وردم،٢٠٠٣م، ص١٨٨-١٨٩).

- اقتصاديًا: النظام المستدام اقتصاديًا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

- بيئيًا: النظام المستدام بيئيًا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، لتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

- اجتماعيًا: يكون النظام مستدامًا اجتماعيًا في حال حقق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

تفسر التنمية المستدامة من خلال ثلاثة أبعاد اقتصادية وبيئية واجتماعية، حيث يمثل أساس هذا المفهوم مجموعة من الأصول التي تساعد عملية التنمية المستدامة. ويمكن تقسيمها إلى الفئات الآتية: (عصام فهد العربيد،٢٠٠٨م، ص١٧٧)

- رأس المال المادي، وتمثله الأصول الاقتصادية، مثل: الأبنية والآلات والبنية التحتية لأي اقتصاد.

- رأس المال الاجتماعي، وتمثله مهارات الأفراد وقدراتهم والمعاهد والارتباطات والمقاييس التي ترسم أو تحدد جودة وكمية التفاعلات الاجتماعية في المجتمع الواحد.

- رأس المال الطبيعي، وتمثله الموارد الطبيعية التجارية وغير التجارية والخدمات البيئية التي توفر متطلبات الحياة بما فيها الطعام والماء والطاقة واستقرار المناخ والخدمات الأخرى.

كما ذكرت من أبعاد التنمية المستدامة بالشكل التالي:( منى بنت محمد بن سليمان الحوشاني، المرجع السابق، ص٢٣-٢٥)

- **الأبعاد الاقتصادية: تراعي** الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، والمساواة في توزيع الموارد، إذ لابد من جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة لتخفيف العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية.

- **الأبعاد البيئة: تتضمن** الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة الحفاظ على التربة والغطاء النباتي وحماية الموارد الطبيعية باستخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادها بالمياه حسب احتياجها، واستحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة، وصيانة المياه من خلال وضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وقصر المسحوبات من المياه السطحية والجوفية لتلافي حدوث اضطراب في النظم الايكولوجية.

- **الأبعاد الاجتماعية:** تهدف الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة إلى الاستخدام الكامل للموارد البشرية والاستفادة من كل الطاقات البشرية المتمثلة في الأفكار والإبداعات والاختراعات، وتخصيص كل الموارد لدعم المواهب في كل المجالات، والحرص على توزيع السكان وعدم تمركزهم في مدن دون أخرى من أجل تجنب حدوث عواقب وخيمة على البيئة والنظم الطبيعية المحيطة.

- **الأبعاد الثقافية:** يضيف بعض العلماء إلى الأبعاد الثلاثة للتنمية بعدًا رابعًا يعرف بالبعد الثقافي وذلك عند صدور وثيقة "التنوع الثقافي الخلاق" عام ١٩٩٧م الذي دافعت فيه منظمة اليونسكو عن "قضية عدم جواز الفصل بين الثقافة والتنمية، فالتنمية لا تتأسس عبر إنشاء المصانع والسدود وإنتاج الطعام فحسب، فكل هذه منجزات اقتصادية ضرورية، ولكن الأشد ضرورة من ذلك الثقافة التي من خلالها يتوفر للمواطنين وجود روحي وأخلاقي وعقلي ووجداني متميز.

وقد شغلت قضية الاهتمام بالثقافة كمحدد من محددات التنمية المستدامة وكبعدٍ رئيسي من أبعادها جميع الدول والهيئات، ويشهد على ذلك مجموع التقارير والمؤتمرات الدولية التي عقدت من أجل الاهتمام بالثقافة في عملية التنمية الشاملة.

في عام ٢٠٠٥م جاء بيان هيئة الأمم المتحدة الذي صدر عن قمة العالم ليقول: إن التنمية المستدامة تتكون من ثلاثة عناصر:التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحفاظ على البيئة، وإن هذه العناصر تعتمد على بعضها، وتؤثر في بعضها. مع أهمية هذه العوامل وضرورة تحقيق توازن فيما بينها، إلا أن التنمية المستدامة تشمل أمورًا أخرى لم يُشر إليها التقرير، قد يصعُب تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة من دون أخذها في الحُسبان. (محمد عبدالعزيز ربيع،٢٠١٥م، ص٢٢١ ).

يوجد العديد من الاتجاهات الخاصة بالإفصاح عن التنمية المستدامة في الشركات الإنتاجية طبقًا لدراسة ( Bennet and James, 1999) ويمكن إجمالها في الاتجاهين الآتي:( عصام فهد العربيد، المرجع السابق، ص ١٨٧)

**الاتجاه الأول** – المسؤولية الاجتماعية / أخلاقيات الأعمال: ينص هذا الاتجاه على مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية من خلال خلق مجتمع حضري معلوماتي وتوسيع نطاق المساءلة في الشركات الإنتاجية من التركيز التقليدي على المتغيرات داخل الشركات إلى التركيز على المتغيرات الخارجية والمجتمع بصورة عامة.

**الاتجاه الثاني** – قابلية تطبيق الأعمال / إدارة الأداء: ينص هذا الاتجاه على أن الشركات تسلط الانتباه على عملية قياس وتحسين الأداء غير المالي، مثل الأداء البيئي إذا أرادت أن تحقق أهدافها طويلة الأجل. وبذلك يريد المساهمون صورة كاملة عن أوضاع الشركات والمعلومات التي تساعد في تحديد مكاسبهم من الاستثمار فيها.

بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المعضلة الرئيسية فيه بقيت الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات يمكن قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة من خلالها. وتساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي وهذا ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول الالتزام بالتنمية المستدامة. ( باتر محمد علي وردم، المرجع السابق، ص٢٠٨).

تتعدد طرق قياس مدى النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور المشروعات بتعدد هذه المشروعات (Arpenter, 1994). تبدأ شركات عديدة – عند تحديد إطار التنمية المستدامة – بتأسيس ستة إلى عشرة مبادئ تتضمن العناصر الثلاثة المتداخلة للتنمية المستدامة وهي البيئة والاقتصاد والمجتمع. وتمثل هذه المبادئ القاعدة التي تبنى عليها أية سياسة في الشركات (Kennan, 1995) ويظهر الواقع العملي أن أية سياسة لا تتضمن هذه العناصر سوف تكون ضعيفة وغير ناجحة.

**المحور الثالث: تحليل النتائج واختبار الفروض**

**أولاً: منهجية الدراسة وإجراءاتها:** يتناول هذا القسم وصفًا لخصائص أفراد عينة الدراسة، وعرضًا لنتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها من خلال عرض إجابات أفراد الدراسة عبر الاستبانة وذلك من خلال التحقق من فرضيات الدراسة على النحو التالي:

**منهج الدراسة:** استخدم المنهج الوصفي التحليلي، ويحاول المنهج الوصفي التحليلي أن يقارن ويفسر ويقيم أملاً في التوصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدم مصدرين أساسين للمعلومات:

- **المصادر الثانوية:** حيث تم الاتجاه في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
- **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على (30) من العاملين في مصرف الراجحي.

**مجتمع الدراسة:** شمل مجتمع الدراسة العاملين في مصرف الراجحي.

**عينة الدراسة:** تم اختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة تتكون من (30) من العاملين في مصرف الراجحي، وأخذت العينة بطريقة عشوائية.

**أداة الدراسة:** من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تطوير الاستبانة اعتماداً على مراجعة الدراسات السابقة، وقد تكونت الاستبانة من قسمين رئيسين هما:

**القسم الأول:** وهو عبارة عن السمات الشخصية عن المستجيب (الجنس، العمر، التخصص، المؤهل العلمي، الفئة الوظيفية، الخبرة المهنية).

**القسم الثاني:** وهو عبارة عن محاور الدراسة، وتتكون الاستبانة من (20) فقرة موزعة على (3) محاور هي:

**المحور الأول:** (مدى علاقة محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة) ويتكون من (5) فقرات.

**المحور الثاني:** (مدى أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة)، ويتكون من (8) فقرات.

**المحور الثالث:** (مدى التزام المصرف بالمسؤولية الاجتماعية)، ويتكون من (7) فقرات.

**صدق الاستبانة:** يُقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وتم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

**أولاً: الاتساق الداخلي:**

يُقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه.

**أ- معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =a، وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.**

جدول (6)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور الأول

| الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|
| يوجد في المصرف قوانين للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. | .948** | دالة عند 0.01 |
| هناك معايير ثابتة يمكن تطبيق التنمية المستدامة عليها في المصرف. | .967** | دالة عند 0.01 |
| المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتطلب نموذجًا محاسبيًا مبنيًا على أساس من القيم الاجتماعية السائدة. | .971** | دالة عند 0.01 |
| المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تحقيق التنمية المستدامة. | .974** | دالة عند 0.01 |
| المسؤولية الاجتماعية هي وليدة متطلبات التنمية. | .974** | دالة عند 0.01 |

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 =a

المصدر: إعداد الباحث علي بيانات الاستبانة 2017

**ب-معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =a، وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.**

جدول (7)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور الثاني

| الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|
| محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تساعد في تطبيق التنمية المستدامة. | .956** | دالة عند 0.01 |
| تؤثر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. | .978** | دالة عند 0.01 |
| محاسبة المسؤولية الاجتماعية تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع. | .968** | دالة عند 0.01 |
| تعمل على توظيف الكفاءات والموارد وتقديم الحوافز. | .940** | دالة عند 0.01 |
| حل المشكلات الاجتماعية في البلاد عبر دعم الأعمال والمشاريع يزيد من النشاطات الاقتصادية. | .967** | دالة عند 0.01 |
| تحث المسؤولية الاجتماعية المؤسسات على دعم وتطوير المجتمع خلال المساهمات التنموية والاجتماعية للمؤسسات في مجتمعها. | .978** | دالة عند 0.01 |
| زيادة الوعي لدى المجتمع بشكل عام بأهمية المسؤولية الاجتماعية يزيد من المساهمة الفعلية للتنمية. | .968** | دالة عند 0.01 |
| خلق فرص العمل والتعليم يساعد في التنمية المستدامة. | .967** | دالة عند 0.01 |

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 =a

المصدر: إعداد الباحث علي بيانات الاستبانة 2017

**ج- معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =a، وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.**

جدول (8)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور الثالث

| الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|
| توجد رؤية واضحة لدى إدارة المصرف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية. | .941** | دالة عند 0.01 |
| يستلزم مفهوم المسؤولية الاجتماعية الانتباه إلى البيئة المحاسبية. | .971** | دالة عند 0.01 |
| يتطلب مفهوم المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالعاملين. | .974** | دالة عند 0.01 |
| تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية إحدى أولويات المصرف | .959** | دالة عند 0.01 |
| يعد الإيفاء بالالتزامات المتعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية أحد أهداف المصرف. | .928** | دالة عند 0.01 |
| يتضمن مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالمجتمع. | .972** | دالة عند 0.01 |
| ينفذ المصرف برامج لحماية البيئة والمحافظة عليها. | .918** | دالة عند 0.01 |

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 =a

المصدر: إعداد الباحث علي بيانات الاستبانة 2017

**ثانياً: الصدق البنائي:** يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

جدول (9)

معامل ارتباط بيرسون لكل محور مع الدرجة الكلية للاستبانة

| المحور | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|
| مدى علاقة محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة | .986** | دالة عند 0.01 |
| مدى أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة | .996** | دالة عند 0.01 |
| مدى التزام المصرف بالمسؤولية الاجتماعية | .997** | دالة عند 0.01 |

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة a= 0.05

المصدر: إعداد الباحث علي بيانات الاستبانة 2017

يتضح من الجدول (9) أن قيمة معامل الارتباط عند المحاور دالة إحصائياً؛ حيث أن جميع المحاور ترتبط ببعضها البعض وبالدرجة الكلية للاستبانة، حيث أن هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية، وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي.

**ثبات الاستبانة:**

تم تقدير ثبات الاستبانة على أفراد العينة الاستطلاعية، وذلك باستخدام طريقتي معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية.

1. **طريقة التجزئة النصفية:** يُقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تك إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير غيما لو تم إعادة توزيعها على أقراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، حيث تم تجزئة فقرات الاستبانة إلى جزئيين (الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية)، ثم تم حساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية، وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون.

معامل الارتباط المعدل = $2r/1+r$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية، وتم الحصول على النتائج الموضحة في جدول (10):

جدول (10)

طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

| المحور | معامل الارتباط قبل التعديل | معامل الارتباط بغد التعديل |
|---|---|---|
| مدى علاقة محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة | .933 | .965 |
| مدى أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة | .983 | .991 |
| مدى التزام المصرف بالمسؤولية الاجتماعية | .971 | .985 |
| جميع محاور الاستبانة | .990 | .995 |

المصدر: إعداد الباحث علي بيانات الاستبانة 2017

يتضح من النتائج في جدول (10) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (سبيرمان مقبول ودال إحصائياً)، وبذلك تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

1- **طريقة ألفا كرونباخ:** تم استخدام طريقة أخرى لحساب الثبات، وكانت النتائج كما في الجدول الآتي، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

جدول رقم (11)

معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

| المحور | معامل الفا |
|---|---|
| مدى علاقة محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة | .981 |
| مدى أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة | .989 |
| مدى التزام المصرف بالمسؤولية الاجتماعية | .981 |
| جميع محاور الاستبانة | .995 |

الثبات= الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

المصدر: إعداد الباحث علي بيانات الاستبانة 2017

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (11) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور من محاور الاستبانة، كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبانة كانت (.995)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع، وتكون الاستبانة في صورتها النهائية، وبذلك قد تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

**أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة**

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي ( Statistical Package for the Social Sciences).

**وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:**

1-النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والوزن النسبي والترتيب، ويستخدم هذا الأمكر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما وتفيد في وصف عينة الدراسة.

2-اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وطريقة التجزئة النصفية لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

3-درجة لقياس Pearson Correlation Coefficient معامل ارتباط بيرسون. ويستخدم هذا الاختبار لإيجاد صدق الاستبانة الداخلية.

**ثانياً: تحليل نتائج محاور الدراسة واختبار الفروض:**

يتناول هذا القسم عرض وتحليل لأهم النتائج الاحصائية التي، وبناءً على تحليل نتائج الدراسة تم مناقشة الدراسة والتعليق عليها وتفسيرها بما يتناسب مع مشكلة الدراسة.

حيث أنه قد استخدم مقياس ليكرت الخماسي في إعداد أداة الدراسة، فقد تبنت الدراسة المعيار الموضح في الجدول رقم (12)، للحكم على اتجاه كل فقرة عند استخدام مقياس ليكرت الخماسي، وذلك بالاعتماد بشكل رئيسي على قيمة الوسط الحسابي والوزن النسبي لتحديد مستوى الموافقة على فقرات ومجالات الدراسة،

جدول رقم (12)

سلم المقياس المستخدم في الدراسة.

| المستوى | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| الوسط الحسابي | أقل من 1.97 | 1-80 إلى 2.59 | 2.60 إلى 3.39 | 3.40% إلى 4.19 | أكثر من 4.20 |
| الوزن النسبي | أقل من 35.8% | 36% إلى 51.9% | 52% إلى 67.9% | 68% إلى 83.9% | أكثر من 84% |

وهذا يعطي دلالة إحصائية على أن:

- المتوسطات التي تقل عن (1.79) تدل على وجود معارضة شديدة على الفقرة أو فقرات المحور ككل.
- المتوسطات المحصورة بين (1-80 إلى 2.59) تدل على وجود معارضة على الفقرة أو فقرات المحور ككل.
- المتوسطات المحصورة بين (2.60 إلى 3.39) تدل على حيادية على الفقرة أو فقرات المحور ككل.
- المتوسطات المحصورة بين (3.40% إلى 4.19) تدل على الموافقة على الفقرة أو فقرات المحور ككل.
- المتوسطات التي تزيد عن (4.20%) تدل على الموافقة الشديدة على الفقرة أو فقرات المحور ككل.

**تحليل نتائج المحور الأول: (مدى علاقة محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة)**

جدول رقم (13)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والمستوى المرجع والترتيب للمحور الأول

| م | الفقرة | المتوسط | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | المستوى المرجح | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يوجد في المصرف قوانين للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. | 3.766 | 1.07265 | 75.33 | موافق | 3 |
| 2 | هناك معايير ثابتة يمكن تطبيق التنمية المستدامة عليها في المصرف. | 3.833 | .91287 | 76.66 | موافق | 1 |
| 3 | المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتطلب نموذجًا محاسبيًا مبنيًا على أساس من القيم الاجتماعية السائدة. | 3.832 | .98553 | 76.64 | موافق | 2 |
| 4 | المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تحقيق التنمية المستدامة. | 3.766 | .89763 | 75.33 | موافق | 3 |
| 5 | المسؤولية الاجتماعية هي وليدة متطلبات التنمية. | 3.765 | .89763 | 75.30 | موافق | 5 |
| المحور الأول | | 18.9667 | 4.60497 | 75.86 | موافق | - |

أشارت النتائج في الجدول رقم (13) بأن مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الأول بلغت مستوى موافق، وتشير الدرجة الكلية للمحور الأول لوجود درجة موافق على المحور، بينما حصلت الفقرة (2) والتي نصها "هناك معايير ثابتة يمكن تطبيق التنمية المستدامة عليها في المصرف" على الترتيب الأول حسب الوزن النسبي، وكانت نسبتها المئوية (76.66%)، ويعود ذلك إلى وعي العاملين في مصرف الراجحي بأهمية الالتزام بالمعايير التي تحكم العمل وعملية تطبيق التنمية المستدامة كونها تمثل محك بلتزم به الجميع دون اجتهادات شخصية تشتت الجهود، كما أن هذه المعايير تمثل بوصلة يهتدي بها العاملون ويقيمون أدائهم في ضوئها

**تحليل نتائج المحور الثاني:** (مدى أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة)

جدول رقم (14)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والمستوى المرجع والترتيب للمحور الثاني

| م | الفقرة | المتوسط | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | المستوى المرجح | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تساعد في تطبيق التنمية المستدامة. | 3.633 | .999 | 72.66 | موافق | 8 |
| 2 | تؤثر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. | 3.933 | 1.112 | 78.66 | موافق | 3 |
| 3 | محاسبة المسؤولية الاجتماعية تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع. | 4.032 | 1.033 | 80.64 | موافق | 2 |
| 4 | تعمل على توظيف الكفاءات والموارد وتقديم الحوافز. | 3.833 | .912 | 76.66 | موافق | 5 |
| 5 | حل المشكلات الاجتماعية في البلاد عبر دعم الأعمال والمشاريع يزيد من النشاطات الاقتصادية. | 3.766 | 1.040 | 75.33 | موافق | 6 |
| 6 | تحث المسؤولية الاجتماعية المؤسسات على دعم وتطوير المجتمع خلال المساهمات التنموية والاجتماعية للمؤسسات في مجتمعها. | 3.866 | 1.105 | 77.33 | موافق | 4 |
| 7 | زيادة الوعي لدى المجتمع بشكل عام بأهمية المسؤولية الاجتماعية يزيد من المساهمة الفعلية للتنمية. | 4.033 | 1.033 | 80.66 | موافق | 1 |
| 8 | خلق فرص العمل والتعليم يساعد في التنمية المستدامة. | 3.700 | 1.087 | 74.00 | موافق | 7 |
| المحور الثاني | | 30.800 | 8.040 | 77.00 | موافق | - |

أشارت النتائج في الجدول رقم (14) إلى أن مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الثاني بلغت مستوى موافق، وتشير الدرجة الكلية للمحور الثاني لوجود درجة موافق على المحور، بينما حصلت الفقرة (7) والتي نصها "زيادة الوعي لدى المجتمع بشكل عام بأهمية المسؤولية الاجتماعية يزيد من المساهمة الفعلية للتنمية" على الترتيب الأول حسب الوزن النسبي، وكانت نسبتها المئوية (80.66%)، وقد يعود ذلك إلى أن توافر الوعي لدى الأفراد والأسر

والجماعات والمؤسسات بأهمية المسؤولية الاجتماعية يدفعهم لاتخاذ خطوات عملية نحو مشكلات المجتمع والعمل على التغلب عليها ووضع الحلول موضع التنفيذ، وهذه خطوة مهمة في طريق تحقيق التنمية والمساهمة فيها، **تحليل نتائج المحور الثالث:** ( مدى التزام المصرف بالمسؤولية الاجتماعية)

جدول رقم (15)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والمستوى المرجع والترتيب للمحور الثالث

| م | الفقرة | المتوسط | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | المستوى المرجح | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | توجد رؤية واضحة لدى إدارة المصرف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية. | 3.733 | .94443 | 74.66 | موافق | 5 |
| 2 | يستلزم مفهوم المسؤولية الاجتماعية الانتباه إلى البيئة المحاسبية. | 3.833 | 1.14721 | 76.66 | موافق | 3 |
| 3 | يتطلب مفهوم المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالعاملين. | 3.833 | 1.11675 | 76.66 | موافق | 3 |
| 4 | تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية إحدى أولويات المصرف | 3.899 | .92289 | 77.98 | موافق | 2 |
| 5 | يعد الإيفاء بالالتزامات المتعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية أحد أهداف المصرف. | 3.566 | .85836 | 71.33 | موافق | 6 |
| 6 | يتضمن مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالمجتمع. | 3.900 | .95953 | 78.00 | موافق | 1 |
| 7 | ينفذ المصرف برامج لحماية البيئة والمحافظة عليها. | 3.366 | .88992 | 67.33 | موافق | 7 |
| المحور الثالث | | 26.133 | 6.52176 | 74.66 | موافق | - |

أشارت النتائج في الجدول رقم (15) إلى أن مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الثاني بلغت مستوى موافق، وتشير الدرجة الكلية للمحور الثاني لوجود درجة موافق على المحور، بينما حصلت الفقرة (6) والتي نصها "يتضمن مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالمجتمع" على الترتيب الأول حسب الوزن النسبي، وكانت نسبتها المئوية (78%) وقد يعود ذلك إلى أن الاهتمام بالمجتمع يمثل الهدف السمي لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وإن نجاح المسؤولية الاجتماعية وتحقيقها يتمثل بالمجموع الكلي للخدمات التي يقدمها الأفراد العاملين والمؤسسات للمجتمع،

**أولاً: النتائج:** من خلال تحليل بيانات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك معايير ثابتة يمكن تطبيق التنمية المستدامة عليها في مصرف الراجحي.
- زيادة الوعي لدى المجتمع بشكل عام بأهمية المسؤولية الاجتماعية يزيد من المساهمة الفعلية للتنمية.
- يتضمن مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالمجتمع.
- توجد علاقة جيدة محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة.
- يوجد أثر جيد لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة.
- توجد التزام جيد لدى مصرف الراجحي بالمسؤولية الاجتماعية.

**ثانياً: التوصيات:** في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يلي:

- تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية إذ يساعد هذا المفهوم على توجيه استغلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة.
- أهمية القيام بمفهوم التنمية المستدامة والاستمرار بشجيع وتقديم المزيد من الدعم لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجال خدمة المجتمع والعاملين لديها، للارتقاء بمستوى الأداء الاجتماعي لها في هذين الميدانين.
- وضع إطار قانوني تشريعي لترسيخ شراكة المسؤولية الاجتماعية بين القطاعين الحكومي والخاص.
- اعتبار ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات كأحد المعايير للمفاضلة بين الشركات عند التقديم على المناقصات الحكومية.
- تنشيط دور الإعلام لإبراز أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات وانعكاساتها الإيجابية على الشركة والمجتمع.
- إجراء المزيد من البحوث حول سبل تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها باعتبارها وسيلة فعالة في مساعدة المنظمات على البقاء وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع ككل.

**المراجع**

**القرآن الكريم.**

**أولاً: الكتب**

باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، (المملكة الأردنية الهاشمية، عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2003م).

سامر مظهر قنطقجي، **المحاسبة الاجتماعية**، (دمشق، دار النهضة، 2006م)، ط1،ج2.

طاهر محسن الغالبي و صالح مهدي العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، (عمان، دار وائل،2005م).

عبدالله حنش آل موسى، **المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية**، (الرياض،ردمك،2014م).

محمد عبدالعزيز ربيع، **التنمية المجتمعية المستدامة نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، (الأردن، عمّان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015م).

نجيب عصام يماني، **منظومة مفاتيح التنمية المستدامة**، (جدة، ١٤٣٣هـ).

نور الدين عبدالله المحمودي، **نحو النظرية المحاسبة البيئية والاجتماعية**، (ليبيا، دار الكتب الوطنية،2007م).

**ثانيًا: المقالات والمجلات**

أحمد سامي عثمان، **المحاسبة عن مسؤولية الاجتماعية للمنشأة في المجتمع المعاصر**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، المجلد(2)، العدد(2)، 1978م.

أحمد فرغلي محمد، **اتجاهات الفكر المحاسبي في مجال المسؤولية الاجتماعية**، مجلة كلية العلوم الإدارية، جامعة الرياض، المجلد(7)، 1979م.

بلال فايز إسحاق وآخرون، **أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**، مجلة العلوم الإدارية، الأردن، المجلد (41)، العدد(2)، 2014م.

جميل حسن النجار، **المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال وأثرها على الأداء المالي**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، القدس، العدد(29)، 2016م.

سالم عبدالجبار آل عبدالرحمن، **الموارد البشرية والتنمية المستدامة (توطئة لحديث في المنهج)**، المنهل، جدة، المجلد (٧٥)، العدد (٦٣٥)، ١٤٣٤هـ.

سعيد النعيمات وفارس حسين، **دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك الأردنية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد(28)، 2011م.

عبدالله بن جمعان الغامدي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة**، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية، المجلد(23)، العدد(1)، 2007م.

عصام فهد العربيد، **المحاسبة عن التنمية المستدامة من منظور الشركات الإنتاجية**، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد(٢٨)، العدد (٢)، 2008م.

محمد سمير الصبان، **المحاسبة الاجتماعية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، العدد(1)، 1987م.

ياسر أحمد السيد، **دراسة مدى أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئة لدعم حوكمة الشركات بالتطبيق على الشركات السعودية**، مجلة التجارة والتمويل، العدد(2)، 2009م.

يوسف محمود جربوع، **مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة**، المجلة الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، المجلد(15)، العدد(1)، 2007م.

**ثالثًا: الرسائل الجامعية**

أحمد إبراهيم اللحيدان وآخرون، **واقع تطبيق الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية لمفهوم المراجعة الاجتماعية**، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، كلية المجمعة.

أسامة الحيزان، **الاتجاهات المعاصرة للمحاسبة الاجتماعية ودراسة مدى الحاجة إلى معيار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البيئة السعودية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود،2008م.

الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئة والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2007م.

عايد بن عبدالله العصيمي، **دور الحكومة في تنظيم المسؤولية الاجتماعية لدعم التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه في الإدارة العامة، غير منشورة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، ١٤٣٤هـ.

محمد سالم اللولو، **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2009م.

منى بنت محمد بن سليمان الحوشاني، **تصور مقترح لتفعيل الدور الثقافي للمعلمة في ضوء اتجاهات التعليم من أجل التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في التربية، غير منشورة، كلية التربية، جامعة القصيم، ١٤٣٧هـ.

نوره بنت عبدالله المجيول، **الدور الحكومي في تعزيز التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، غير منشورة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، ١٤٣٤-١٤٣٥هـ.

يوسف بو خلخال، **المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير- جامعة بشار،2012م.

**رابعًا: المؤتمرات والندوات**

عجيلة محمد وشنيني عبدالرحيم، **فعالية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، الملتقى لدولي حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار،2012م.

عبدالرحمن محمد الحسن، **التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها**، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011.

محمد فوزي وادي وخالد محمد نصار، **انعكاسات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على اتخاذ القرارات الاستثمارية**، المؤتمر العلمي الأول لكلية إدارة المال والأعمال، 2016م.

**خامسًا: المواقع الإلكترونية**

اليونسكو، http://www.un.org/.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، http://www.unesco.org/ .